■ تقارير علمية ■

المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين "تنمية الصادرات الزراعيه المصريه" القاهره ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧

سمير عريقات *

عقد المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين فى القاهره فى الفتره من ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ بالتعاون بين الجمعيه المصريه للاقتصاد الزراعى ومؤسسة فريدريش ناومان الألمانيه . حيث وقع الاختيار على موضوع تنمية الصادرات الزراعيه المصريه عنوانا لهذا المؤتمر وذلك نظرا لأهميته الكبيره فى المرحله الحاليه التى تمر بها مصر والعالم من حولها وكذلك سعيا وراء رؤية مستقبليه أفضل للواقع المصرى والعالمى بما يتيح امكانية تصديريه أفضل أمام المنتجات الزراعيه المصريه .

وفى هذا الاطار تناول المؤتمر خمسة موضوعات رئيسيه :

- التجاره الزراعيه المصريه فى عالم متغير مع التركيز على دراسة أثر التكتلات الاقتصاديه على الصادرات الزراعيه المصريه.

- الأسواق الخارجيه للتجاره المصريه.

- دور القطاع الخاص - بما فى ذلك التعاونيات - فى تنمية الصادرات الزراعيه المصريه .

- امكانيات التصدير المصريه.

- تحليل سياسات التصدير للسلع الزراعيه المصريه.

ويتضمن هذا العرض أهم الأبحاث المقدمه لهذا المؤتمر الهام والتى بلغ عددها اثنتى عشرة ورقه

* د. سمير عريقات. خبير بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

تم طبعها فى مجلد واحد.وفيما يلى أهم التوصيات التى تم التوصل اليها من خلال هذه الابحاث.

١- "الامكانيات التصديريه المصريه للحاصلات البستانيه فى ظل واقع الانتاج المصرى والمناخ الحالى الأكثر تحريرا للتجاره العالميه " والورقه مقدمه من كل من أ.د. محمد حسام السعدنى، أ.د. محمد عبد الخالق عشرى،أ.د. محمد عبد الصادق السنتريس. بناء عليه تم اجراء دراسه ميدانيه لنظم التسويق المحلى للحاصلات البستانيه من أجل التصدير (دراسه حاله ميدانيه لمحافظتى الاسماعيليه والشرقيه) وهى حاصلات الفاصوليا الخضراء والبرتقال المصرى والفراوله والمانجو.

وعن واقع نظم التسويق المحلى للفاصوليا الخضراء وامكانية تحسينها من أجل خلق امكانيه تصديريه أفضل فقد بدأت الدراسه باطلاله على واقع انتاج وصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء ونظم التسويق المحلى لها فى محافظة الاسماعيليه،وأهم المواصفات الفنيه اللازمه للفاصوليا الخضراء الصالحه للتصدير،وأهم الصعاب التى تواجه انتاج وتسويق الفاصوليا فى محافظة الاسماعيليه وأخيرا استعرضت الدراسه بعض مشاكل تصدير الفاصوليا المصريه والتى تتركز فى عدم توافر التقاوى المحسنه وارتفاع سعرها واحتكار القله لسوق التقاوى ولسوق التصدير أيضا.وكذلك عدم توافر المواصفات الفنيه فى الفاصوليا المصدره سواء من حيث اللون أو الاصابه بالعفن والصدأ أو من حيث الجهل بأساليب استخدام المبيدات والكيماويات مع عدم ترك فتره أمان قبل الجنى مما يؤدى الى عدم صلاحيه كميات كبيره للتصدير أو رفضها من قبل البلاد المستورده.

وعن واقع نظم التسويق المحلى للطماطم الطازجه وامكانيه تحسينها من أجل فرصه تصديريه أفضل تم استعراض انتاج وانتاجية الطماطم المصريه وأهم أسواقها وتطور انتاج واستهلاك وصادرات مصر من الطماطم. وللتعرف على اهم المشكلات والمعوقات التى تواجه تصدير الطماطم تم دراسه حاله لمجموعه من المصدرين والمنتجين حيث أشاروا الى أن اهم المشاكل والمعوقات هى التى تتعلق بعدم مطابقة معظم الاصناف للمواصفات التصديريه وارتفاع أسعار العبوات وارتفاع أسعار الطماطم فى السوق المحليه وعلى الأخص بالنسبه للعروه النيليه ومشاكل النقل وعدم استقرار النولون.

وعن واقع انتاج وتسويق البرتقال المصرى تناولت الدراسه انتاج وصادرات البرتقال المصرى الذى يعد من أهم حاصلات الفاكهه المصريه من حيث الانتاج والتصدير وتمثل صادرات البرتقال

الطازج حوالى ٨٢٪ من اجمالى كمية صادرات الموالح المصريه خلال السنوات الخمس الأخيره وقد تدهورت صادرات البرتقال المصرى فى خلال تلك السنوات تدهورا شديدا فبعد أن كانت صادرات البرتقال المصرى عام ١٩٩٠ نحو ١٤٥ ألف طن تراجعت تلك الكميه حتى بلغت نحو ٣١ ألف طن عام ١٩٩٥.وأشارت الدراسه الى أن أهم مشاكل تصدير البرتقال المصرى تتمثل فى عدم مناسبه مواعيد الانتاج والتصدير مع الطلب على الانتاج فى السوق العالمى وتفشى الاصابه بذبابه الفاكهه والمنافسه الشديده للبرتقال المصرى فى الأسواق الأوربيه من الانتاج المغربى والاسرائيلى .وقد أشارت الدراسه الى اهمية تطوير نظم التسويق المحلى لتصدير البرتقال المصرى وضرورة زيادة الانتاجيه وتحسين قاعدة الانتاج وتطويرها مع تطوير وتحسين نظم التسويق وامكانيات التجهيز حتى يمكن أن تقوى صادرات البرتقال المصرى على المنافسه العالميه.

أما عن الفراوله فقد أشارت الدراسه الى أنه على الرغم من تزايد كميه صادرات مصر من الفراوله خلال السنوات الخمس الأخيره الا أن تلك الكميات مازالت ضئيله للغايه اذا ماقورنت بحجم الانتاج كذلك بالسعه السوقيه الخارجيه المتواجده بالنسبه للفراوله الطازجه وذلك لوجود عديد من المعوقات أمام التسويق المحلى والتصدير للفراوله الطازجه المصريه منها حدوث تلف ميكانيكى للثمار نتيجه لقيام بعض الزراعات دون تغطيه بالبلاستيك والتخلف التسويقى وقصور الخدمات والعمليات التسويقيه ومن ثم فقد أوصت الدراسه بضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثه فى الانتاج وفى معاملات مابعد الحصاد مما يعطى امكانيه تصديريه كبيره للفراوله الطازجه المصريه .

اما عن واقع انتاج وتسويق وتصدير المانجو المصريه فقد أشارت الدراسه الى تزايد صادرات مصر من المانجو بدءا من عام ١٩٨٩ حتى الآن الا أن تلك الزياده فى كمية الصادرات لم يواكبها تزايد مماثل فى قيمة الصادرات وهذا يعنى أن الزياده فى الصادرات كانت على حساب الجوده وأن هناك خللا فى المسلك التسويقى أدى الى تدهور أسعار التصدير ويرجع ذلك الى ضعف القدره التخزينيه للأصناف المطلوبه فى الأسواق الأوربيه (السكرى) وعدم تطوير العمليات التسويقيه للمزرعه (الفرز - التدريج - التعبئه - التبريد الأولى) وعدم الاهتمام بالمعاملات الفنيه قبل القطف مما يؤدى الى انخفاض درجه الصلاحيه للتصدير وسرعة تلف الثمار.

٢- "واقع نظم التسويق المحلى للبطاطس وامكانية تحسينها من اجل امكانية تصديرية افضل"والورقة مقدمه من أ.د. محمد حسام السعدنى استعرض فيها الواقع الانتاجى والتسويقى

للبطاطس المصرية وتلا ذلك دراسة حالة لمحافظة الاسماعيلية ونظم التسويق المحلى للبطاطس بها ودور التعاون فى انتاج وتسويق البطاطس فى محافظة الاسماعيلية وانتهت الدراسة الى استعراض اهم المشاكل التى تواجه صادرات البطاطس المصرية ومنها رفض السوق الاوروبية لكميات كبيرة من البطاطس المصرية لاصابتها بالعفن البنى ومحاربة بعض الدول لصادرات البطاطس المصرية لخلق امكانية افضل لمنتجاتها ،والتصدير العشوائى من قبل بعض المصدرين الجدد دون دراسة الاسواق واحتياجاتها ونقص محطات الفرز والتدريج والتعبئه وعدم كونها منطقة مثلى .وقد اشارت الدراسة - الى انه على الرغم من تواجد النشاط التعاونى الا انه ليس فى الطريق الصحيح ويحتاج لمزيد من الجهود حتى يكون له الدور المنشود والمحورى والضابط لتجاوزات بعض الهيئات التسويقية الخاصة والتى تستغل ظروف التحرر والاصلاح لغير مصلحة الاقتصاد القومى.

٣- "اعتبارات رئيسية حول تطوير الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة لدول الخليج العربى".ورقة مقدمه من أ.د. محمد كامل ريحان وقد اشار فى بدايتها الى تطور الصادرات المصرية من أهم محاصيل الخضر والفاكهة خاصة الى بعض دول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية - الكويت) حيث تبين من الدراسة ان اسواق الخليج العربى ذات طاقة استيرادية محدودة وتتنافس عليها مختلف دول العالم ومن ثم فإن التوقعات المنتظرة لحجم الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة الى تلك الاسواق لاتتناسب والتطلعات المصرية فى هذا المجال، ويعتبر السوق السعودى المجال الأرحب والأوسع لتحقيق بعض طموحات الصادرات المصرية من تلك السلع . وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسة لاتوصى باهمال تلك الاسواق بل تؤكد على محدودية طاقتها الاستيرادية ومن ثم ضرورة الاهتمام بالاسواق البديلة فى هذا المجال .

٤- "انظمة الجودة الشاملة ايزو ٩٠٠٠ وتطبيقاتها على الصناعات الزراعية"ورقة مقدمه من د. سيد عبدالسلام سلطان. حيث استعرضت الدراسة فى البداية تعريف الجودة ووظيفتها وسياسة الجودة ونظام الجودة ثم استعرضت الدراسة انظمة الجودة الشاملة والصناعات الزراعية وتناولت الورقة تصنيع الخامات الزراعية بمختلف صوره باعتبارها من اكبر المجالات التى يتم فيها النشاط التصنيفى وبوجه خاص انتاج الاغذية لاهميتها العظمى فى توفير الاحتياجات الغذائية للانسان . ومع ثورة التكنولوجية اصبح التصنيع الزراعى يخضع لمعايير وخطوات تصنيعية تتحدد فيها الطرق والظروف التى تكفل انتاج سلعة غذائية بخواص غذائية ثابته مهما اختلفت اماكن او اوقات تصنيعها. وقد

اشارت الدراسة الى ان هناك ثلاث مراحل اساسية ومنفصله لتطبيق نظام الجودة هى:

أ- مرحلة اختيار النموذج وتقويم الوضع القائم فى ضوئها ثم اجراء الملاءمات اللازمة بالاستعانة باحد بيوت الخبرة الاستشارية .

ب- مرحلة المراجعة الداخلية ثم المراجعة النهائية بمعرفة احدى الشركات العالمية المتخصصه والحصول منها على شهادة بسلامه تطبيق النموذج.

ج- التقدم لدى الشركات العالمية المانحه للشهادة وبعد الحصول عليها تتم مراجعة كل سته اشهر او كل سنه ثم تتم مراجعة شاملة بعد مرور ثلاث سنوات للحصول على الشهادة.

٥- "الاصلاح والتحرر الاقتصادى وتنمية الصادرات الزراعية المصرية "ورقة مقدمه من د .امين اسماعيل عبده اشار فيها الى أن الصادرات الزراعية المصرية واجهت فى فترة التخطيط المركزى بعد الثورة الكثير من التحسن الذى اعقبه مشكلات فنية ادت الى تدهور الصادرات والتى لم تواجه بحزم نتيجة توجيه الامكانات الى تعويض اثار العدوان اضافة الى استيعاب اسواق الكتلة الشرقية لحجم كبير من الصادرات بغض النظر عن مستوى الجودة.وفى ظل سياسة الانفتاح تدهورت الصادرات الزراعية بشكل ملحوظ مع توجيهها الى أسواق تنافسيه لاقبل لها بها اضافه الى ضعف الاستثمارات الموجهه للزراعه والاعتماد على الصادرات البترولية فى تعويض جزئى لنفقات الاستيراد. ولكن مع زياده عبء الاستيراد زادت أهمية تنمية الصادرات الزراعيه كهدف رئيسى لبرامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصه، ومع ذلك لم تلق تحسنا فى حجم صادراتها الا سلع محدوده كالأرز والبصل والبطاطس وإن اتسمت كذلك بتقلبات سنويه حاده. وقد أشارت الدراسه الى أن اهم معوقات تنمية الصادرات هى تلك المتعلقه بالمواصفات ودرجة الجوده للمنتج المسئول عنه طائفه من المنتجين الصغار محدودى الامكانات مقابل مجموعه من المصدرين ذوى امكانات واستعداد محدود لتحمل المخاطره. ويكمن الحل من وجهه نظر صاحب الدراسه فى انشاء جمعيات واتحادات للمصدرين من جهه وتشجيع قيام الانتاج المخصص للتصدير من جهه أخرى ومن جهه ثالثه فإن دور مراكز وبنوك المعلومات المتخصصه أساسى فى توفير المعلومات التسويقية وتحديثها بالسرعه الواجبه. ويفيد تحقيق هذه الأمور ادراج النشاط الزراعى فى اتفاق الشراكه الأوربيه وكذا إنشاء سوق عربيه مشتركه حقيقيه وفعاله .

٦- "دور مركز تنمية الصادرات المصريه فى خدمة القطاعات التصديريه وتنشيط الصادرات الوطنيه "ورقه مقدمه من أ.د. محمد حمدى سالم تناولت ظروف انشاء مركز تنمية الصادرات المصريه عام ١٩٧٩ كأول مركز فى المنطقه العربيه بناء على توصيات مركز التجاره الدولى بجنيف وبمنحه مقدمه من برنامج الامم المتحده للتنميه (UNDP) وصدور القانون رقم(٢٢) لسنه ١٩٩٢ لتطوير العمل بالمركز وتوفير قدر أكبر من المرونه فى مباشرته لمهامه وتحريره من القيود الحكوميه بما يتمشى مع الاتجاه العالمى فى تحرير التجاره. وقد باشر المركز منذ انشاءه دورا محوريا فى تنشيط الصادرات المصريه من المنتجات غير التقليديه. وقد استعرضت الدراسه المحاور المختلفه التى نشط فيها المركز والتى تتمثل فى مجال البحوث والدراسات التسويقيه - مجال التدريب - مجال المؤتمرات التصديريه - مجال الوعى التصديرى والاعلام والدعايه - مجال اقامة المعارض المتخصصه فى الخارج - مجال التعاون الفنى ونقل التكنولوجيا - مجال البعثات التجاريه والترويجيه - مجال تطوير التعبئه والتغليف . هذا وتتمثل البنيه الأساسيه لخدمات التعبئه والتغليف فى المركز فى: قاعدة بيانات التعبئه والتغليف ودليل التعبئه والتغليف والخدمات الفنيه والمكتبه و خدمات البحوث والدورات التدريبيه ونشرة أنباء التعبئه والتغليف والاتصالات الخارجيه والخدمات العامه.

٧- "تجارة الخدمات الاقتصاديه وتنمية الصادرات المصريه من الخدمات ذات الميزات التنافسية العاليه مع التطبيق على الخدمات الاستشاريه الزراعيه"ورقه مقدمه من أ.د. محمد حمدى سالم وقد استعرضت الورقة فى البدايه الأهميه الحيويه للصادرات الخدميه والسبيل الى وضع خطه استراتيجية على المستوى القومى للنهوض بصادراتنا من الخدمات،والبنود الخدميه التى يمكن أن نتمتع فيها بميزات نسبيه أفضل من غيرنا من المنافسين ومجالات التسويق المتاحه وبدأت الدراسه باستعراض بحوث تسويق الصادرات الخدميه سواء من ناحيه دراسه جانب العرض أو دراسة جانب الطلب م كذلك كيفية وضع استراتيجيه وخطه تسويقيه. ثم استعرضت الدراسة صادرات الخدمات الاستشاريه الزراعيه من حيث وضعها الحالى والخبرات المستفاده منها، كذلك الخطوات الأساسيه لتسويق صادرات الخدمات وكيفية دخول الخدمات الاستشاريه للأسواق المستهدفه، والعناصر الأساسيه لتحليل السوق بالنسبة للخدمات الاستشاريه. وقد أشارت الدراسه الى أن توافر مصادر دقيقه وحديثه للمعلومات عن التجاره والمشروعات يعد من المسائل الجوهريه فى وضع الخطط التسويقية لصادرات الخدمات الاستشارية فى مجال الزراعة ومن ثم فقد تناولت الدراسة فى جزئها الاخير قاعدة

المعلومات التسويقية للصادرات الخدمية فى مجال الاستشارات الزراعية ومصادر المعلومات المختلفة.

٨- "الاهمية الاقتصادية للصادرات القطنية المصرية وقدرتها التنافسية على غزو الاسواق العالمية " ورقة مقدمه من د. عادل محمد خليفة غانم ود. عون خير الله عون حمد وقد استهدفت الدراسة التعرف على الاهمية الاقتصادية ونمط التوزيع الجغرافى والقدره التنافسية للصادرات القطنية المصرية ومدى تدفقها أو غزوها للاسواق العالمية وقد اسفرت نتائج هذه الدراسة عن مجموعة من الحقائق اهمها أن قيمة الصادرات المصرية من المنتجات القطنية تعد احد المصادر الرئيسية للنقد الاجنبى حيث بلغ متوسط نسبة قيمة الصادرات من المنتجات القطنية الى اجمالى قيمة الصادرات المصرية حوالى ٢٣.٧٪خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٤. فى حين تدهورت كمية القطن المصرى المتاح للتصدير وتدهورت الصادرات القطنية المصرية فى جميع الاسواق الاوروبية والاسيوية وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل اهمها ارتفاع اسعار القطن المصرى رغم انخفاض مواصفاته. والتاخير فى الاعلان عن اسعار بيع القطن المصرى بالاسواق العالمية عن المواعيد المقررة وسوء تعبئه القطن المصرى وعدم الالتزام بنسبة الرطوبة المتفق عليها عالميا . كما ان الاقطان المصرية تواجه منافسة شرسه مع القطن Barkat السودانى والقطن Pima الامريكى فى الاسواق العالمية فى حين اظهرت الدراسة ان كلا من السودان واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تتمتع بقدره تنافسية فائقة فى مجال تصدير الاقطان طويلة التيله خلال الفترة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٦/٩٥وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين وتطوير المنتج المصرى والخدمات المصاحبة له من ناحية وسعى الوحدات الاقتصادية نحو الحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٠ كوسيلة لدخول المنتج المصرى الى الاسواق الخارجية من ناحية اخرى.

٩- "دراسة تحليلية قياسية للصادرات الارزية فى مصر" ورقة مقدمه من د. سلوى الحسينى بدوى ود. عنان ضاحى جاد حيث اوضحت الدراسة ان الصادرات الارزية تتزايد سنويا بمقدار ٦.٣٩ الف طن تمثل نحو ٧.١٢٪ من المتوسط السنوى لكمية صادرات الارز والذى يبلغ نحو ٨٩.٧ الف طن وذلك خلال الفترة (٨٠-١٩٩٤) وبدراسة المركز التنافسى للارز المصرى فى السوق العالمى تبين ان مصر تجابه منافسة قوية من معظم الدول المصدره له وذلك راجع الى ان هناك مغالاه فى اسعار التصدير بما لايتفق مع اوضاع المنافسة فى الاسواق وهذه المغالاه تمنع الفرص التصديرية الحقيقية. وقد اشارت الدراسة ايضا الى ان اسواق الدول العربية تمثل اهم الاسواق المستوردة للارز المصرى،حيث تمثل

الكميات التى استوردتها نحو ٩٨ . ٤٤٪ من المتوسط السنوى لكمية صادرات الارز يليها دول السوق الاوروبية المشتركه والتى تمثل الكميات التى استوردتها نحو ١٦ . ١٨٪ من المتوسط السنوى لكمية صادرات الارز خلال فترة الدراسة . كذلك اوضحت نتائج النماذج المقترحه فى توزيع صادرات الارز المصرى خلال الفترة (٩١-١٩٩٤) ان اكبر حصيله لصادرات الازر يمكن الحصول عليها عند توجيهه الى كل من الجمهورية السورية ، تركيا ، الجماهيرية الليبية الشعبية،المملكة المتحدة،الاردن،رومانيا ، اسبانيا ،السودان، ايطاليا ، اليونان ،عمان . حيث تبلغ الزيادة فى القيمة التصديرية نتيجة هذا التوزيع نحو ٢ . ٥٣ مليون جنيه تمثل نحو ٩٥ . ٢٥٪ من متوسط اجمالى حصيلة صادرات الارز المصرى خلال فترة الدراسة وفقا للتوزيع الراهن وهذا يعنى ان الهيكل التصديرى الحالى لا يحقق التركيب الجغرافى الامثل لكمية الصادرات المتاحه مما يستلزم بالضرورة اعادة توجيه هذه الصادرات بما يحقق تعظيم العائد منها .

١٠- "مستقبل صادرات العنب فى ضوء المشاركة الاوروبية"ورقة مقدمه من د . عصمت عبد المهيمن شلبى. استهدفت هذه الدراسة الوضع الراهن للانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للعنب وذلك لمعرفة الامكانيات التصديرية الحاليه. وقد تبين من دراسة تطور كل من المساحة الكلية والمساحة المثمره للعنب والانتاج والاستهلاك المحلى ومتوسط الاستهلاك الفردى ان الاتجاه العام لهذه المتغيرات يتجه الى الزيادة المستمره بمعدلات ايجابية سنوية مختلفة وذلك خلال فترة الدراسة ١٩٨٠ - ١٩٩٤. كذلك ناقشت الدراسة موقف التجارة الخارجية للعنب حيث تبين تعرض صادرات العنب للتقلب المستمر من عام لآخر خلال فترة الدراسة. كما تبين من الدراسة فيما يتعلق بموقف التجارة الخارجية للعنب بدول الاتحاد الاوروبى انها جميعا تقوم بتصدير واستيراد العنب فيما بينها وبين العالم الخارجى وان هذه الدول هى مستوردة صافية للعنب فيما عدا ايطاليا واسبانيا واليونان فهى دول مصدره صافية للعنب . اما دول جنوب المتوسط فقد تبين انها مصدره صافية للعنب. كذلك تبين ان اهم الدول المنافسة لمصر هى ايطاليا واسبانيا واليونان من داخل مجموعة الاتحاد الاوروبى ومن خارجها تركيا وقبرص واسرائيل والاردن حيث اتضح ان قيمة صادرات العنب الى دول السوق الاوروبية تمثل نحو ١٦ . ٠٪ من اجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية الى دول السوق ونحو ٨ . ٢٪ من جملة صادرات العنب لمجموعة جنوب المتوسط خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٤ وهو الامر الذى يشير الى ضآله ومحدودية الصادرات المصرية من العنب. اما عن الامكانات المستقبلية لتنمية صادرات العنب الى دول السوق الاوروبية فان ذلك يتوقف على ازاله كافة المعوقات الانتاجية

والتصديرية والسياسية وعلى قيام صناعة تصديرية تتوفر فيها كل المقومات الانتاجية التسويقية والمؤسسية والتشريعية فى ظل تحرير التجارة الدولية وقيام تجارة العنب على مبدأ الميزه التنافسية والتى تعتمد على الجودة والاستمرارية فى التصدير مع توفر الميزه النسبيه والسعرية للسلعة.

١١-"الطلب على بعض زروع ومنتجات النباتات الطيبة والعطرية بأهم الاسواق الخارجية" ورقة مقدمه من د. محمد سيد شحاته الذى أوضح فى البداية ان اهم الزروع للنباتات الطبية والعطرية باهم الاسواق الخارجية تتمثل فى كل من الشيح البابونج للنباتات الطيبة ،الكزبرة للحبوب العطرية، وزيت العتر والياسمين للنباتات العطرية . وقد اوضحت تقديرات الاتجاه العام لصادرات الشيح البابونج الى اتجاه نحو التناقص المعنوى احصائيا بحوالى ٤٨.٦٥ طن سنويا. أما صادرات الكزبرة فقد اخذت اتجاها متزايدا معنويا بنحو ٥١٢.٢ الف طن سنويا. فى حين تناقصت صادرات زيت العتر والياسمين سنويا بنحو ٠.٧٢ طن و٠.٦ طن على الترتيب ولم تثبت معنوية هذا التناقص. وبدراسة الاتجاه العام لاسعار تصدير تلك الزروع موضع الدراسة تبين ان اسعار تلك المنتجات اتجهت نحو التزايد وقد ثبتت معنوية تلك التقديرات . كما اوضحت الدراسة ان صادرات الشيح البابونج تتركز فى سوق المانيا الاتحادية بنحو ٥٦.٤٪ ويليها كل من ايطاليا وامريكا بحوالى ١٥٪ ٩.٦٪ على الترتيب .اما بالنسبة لصادرات الكزبرة فتستورد اندونيسيا ما يزيد عن نصف كمياتها خلال فترة الدراسة وبحوالى ٥١.٧٪ ويليها كل من سنغافورة والسعودية بحوالى ١٤.٩٪، ١٠.٧٪ وتمثل فرنسا اهم الدول المستوردة لزيت العتر بحوالى ٣٧.٩٪ من متوسط الصادرات يليها على الترتيب كل من امريكا وسويسرا بنحو ١٩.٣٪،١٥.٨٪ بينما تعد فرنسا وامريكا اهم الاسواق المستوردة لزيت الياسمين بحوالى ٤١.٤٪، ٣١٪ على الترتيب . فى حين تتركز صادرات عجينه الياسمين فى سوق فرنسا وبحوالى ٥٥٪ من متوسط الصادرات. وقد بلغ متوسط الصادرات من تلك الزروع والمنتجات خلال فترة الدراسة ٨٩ - ١٩٩٣ نحو ١٩٣٠.٥ طن للشيح البابونج ٥٢٢٤.٨ طن للكزبرة ٧١٧٦.٦ طن لزيت العتر ٣١.١ طن لزيت الياسمين، ٤٢٢٦.٨كيلو لعجينه الياسمين.وقد اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة الاسواق الخارجية المستوردة للنباتات الطبية والعطرية والحبوب العطرية وذلك بهدف زيادة الصادرات سواء من حيث نوعية الانتاج المطلوبة أو المواعيد المناسبة لها. هذا بالاضافة الى دراسة الاسواق المنافسة للصادرات المصرية منها خاصة فيما يتعلق بالاسعار والنوعية المنتجه مما يؤدى الى زيادة حصيلة القيمة

التصديرية والقيمة المضافة لقطاع الزراعة.

١٢- "صادرات البرتقال المصرية - الملامح العامة والمعوقات الرئيسية"ورقه مقدمه من د.اشرف كمال عباس استعرضت فى البداية تطور الانتاج العالمى من البرتقال وتطور الصادرات العالمية من البرتقال والنافجرين والكليمانتين . اما عن تطور مساحة وانتاج البرتقال فى مصر فقد اشارت الدراسة الى اتجاه المساحة والانتاج الكلى من البرتقال الى الزيادة بشكل واضح. والتى ترجع الى زيادة معدل استصلاح واستزراع الاراضى وظهور انتاج الاراضى الجديدة وزيادة معدلاته. وقد تلاحظ انخفاض اسعار البرتقال فى السنوات الاخيرة بما لايتناسب مع الارتفاع الحادث فى تكاليف الانتاج مما يؤدى الى انخفاض دخول المنتجين وضعف الحافز لديهم للاهتمام بجودة الثمار واجراء عملية الفرز المبدئى والهامة سواء - للتسويق المحلى او التصدير. وقد اشارت نتائج تقدير معادلة الاتجاه العام لكمية صادرات القطاع العام خلال الفترة من موسم ٨٧ - ١٩٨٨ حتى موسم ٩٤-١٩٩٥ وهى الفترة التى بدأت منذ انشاء المجلس السلعى للبرتقال الى ان هناك اتجاها عاما متناقصا معنويا عند مستوى ١٪ من المعنوية. وبلغ مقدار الانخفاض فى كمية الصادرات ٧١٦.٢٠الف طن وهو ما يعادل حوالى ١٤.٧٢٪ من متوسط كمية الصادرات خلال فترة الدراسة والبالغ حوالى ١٤٠.٧ الف طن . بينما اشارت نتائج تقدير معادلة الاتجاه العام لكمية صادرات القطاع الخاص منذ دخوله مجال تصدير البرتقال خلال الفترة من موسم ٨٧ - ١٩٨٨ وحتى موسم ٩٤- ١٩٩٥ الى ان هناك اتجاها عاما متزايدا عند مستوى ١٪ من المعنوية. وبلغ مقدار الزيادة فى كمية الصادرات ١٧.٨٨٣ الف طن وهو ما يعادل ٢٢.٩٩٪ من متوسط كمية الصادرات خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٧٧.٨ الف طن. وقد اوضحت الدراسة ان الصادرات المصرية من البرتقال تواجه بالعديد من المعوقات التى من شأنها ان تؤثر على كمية الصادرات من ناحية وعلى العائد من تلك الصادرات من ناحية اخرى واهم تلك المعوقات هى المعوقات الانتاجية كانخفاض متوسط انتاج الفدان من البرتقال وانخفاض الجوده والاصابة بالامراض والافات والمعوقات التسويقية والتصديرية المتمثله فى القصور فى الخدمات التسويقية والتصديرية للبرتقال. والمعوقات المتعلقة بالسياسات التصديرية واخيرا المعوقات المتعلقة بطبيعة العلاقات التجارة الدولية.